دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الاسرائيلي

الدكتور يوسف شبل

الدراسة التالية حول التطور الذي طرأ على حجم القطاعين الخاص والعام في اسرائيل في العشرين سنة الماضية هي جزء من دراسة أعم وأشمل ينوي قسم الدراسات الاسرائيلية في مركز الابحاث الفلسطيني القيام بها حول بعض التحولات التي طرأت على مواقف بعض الاحزاب الاسرائيلية في الفترة التي أعقبت حرب الخامس من حزيران . وكما يلاحظ القارىء فان الدراسة اقتصادية بحتة اي انها لم تتطرق الى الجوانب السياسية المحيطة بالقطاع العام والعوامل السياسية التي تؤثر على القرارات الاقتصادية التي تتخذ اثناء توزيع عملية الموارد في هذا القطاع . لذلك فان هذه الدراسة هي جزء فقط من دراسة أشمل للموضوع المشار اليه . اما الاسلوب المتبع في البحث فيهدف الى ربط التطور الذي حصل في كل من القطاعين الخاص والعام الى الاهداف الاقتصادية وطبيعة المشاكل التي رافقت تطور الاقتصاد الاسرائيلي في العشرين سنة الماضية . وهذا الربط من خلال المؤشرات الاحصائية الرئيسية في الاقتصاد الاسرائيلي يتيح للباحث فهم العوامل الرئيسية التي تكمن وراء ازدياد او تقلص حجم كل من القطاعين المشار اليهما على ضوء العوامل الاقتصادية البحتة او العوامل الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالاستراتيجية السياسية والعسكرية لاسرائيل .

(١)

دور الدولة في النشاط الاقتصادي

بدأت الدولة تلعب دورا متزايدا في تحريك النشاط الاقتصادي في البلدان التي يتميز نظامها الاقتصادي بملكية خاصة لوسائل الانتاج كاطار لمؤسساتها العاملة ، وعلى جهاز الاسعار كوسيلة لتوزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف النشاطات الاقتصادية . وقد ازداد دور الدولة عن طريق ازدياد حجم الموارد المتاحة التي وضعت بتصرف القطاع العام وعن طريق استعمال وسائل السياسة المالية والسياسة النقدية للتأثير على حجم واتجاه النشاط الاقتصادي .

لقد بدأت بذور القطاع العام تنبت بعد « الكساد الكبير » الذي اجتاح الولايات المتحدة في عام ١٩٣٢ بعد ان وصل الاقتصاد الامريكي في نهاية عام ١٩٢٩ الى درجة كبيرة من البحبوحة . وعندما بدأت بوادر الانهيار في هيكل الاقتصاد الامريكي ، بدأ الشك يتسرب الى كثير من الاقتصاديين حول قدرة الاقتصاد الامريكي على خلق حالة عمالة كاملة ، وهو ما كانت تبشر به النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد عبر قرن ونصف من الزمن . فقد سقط الاقتصاد الامريكي ضحية لظاهرة جديدة اطلق عليها فيما بعد « الفقر وسط